«الخارجية الأميركية»: لا تسامح مع التهديدات الإيرانية في «هرمز» ولا إشارات على نيتهم التفاوض

طهران تُكذِّب واشنطن: لا تفاوض «إطلاقاً» على «صواريخنا»

صورة نشرتها وكالة «فارس» للطائرة المسيرة «مهاجر»

عواصم ـ وكالات: كذبت السلطات الإيرانية أمس تقارير تتحدث عن استعدادها للتفاوض حول برنامجها الصاروخي، مؤكدة أن برنامجها الصاروخي الدفاعي «غير قابل للتفاوض إطلاقا».

جاء ذلك بحسب ما نقلت وكالة أنباء «إرنا» المحلية عن بيان صادر عن ممثلية إيران لدى الأمم المتحدة.

وذكر البيان أن إيران «تفند استنباط وكالة أنباء «أسوشييتد برس» الأميركية، من تصريحات وزير الخارجية محمد جواد ظريف، خلال المقابلة التي أجرتها معه قناة إن بي سي».

وأضاف البيان «وزير الخارجية كان قد قال ان أرادت الولايات المتحدة التحدث حول الصواريخ فعليها ابتداء وقف بيع الأسلحة التي تشمل صواريخ أيضا لحكومات المنطقة».

وتابع «إلا أن الوكالة الأميركية فسرت هذه الجمل على أساس أنها تعبر عن رغبة إيران في التفاوض حول برنامجها الدفاعي الصاروخي»، مشددة على أن هذا لا يعني بأي حال استعداد إيران للتفاوض بشأن الصواريخ.

واستطرد بيان ممثلية طهران لدى الأمم المتحدة، مؤكدا أن «الصواريخ الإيرانية غير قابلة للتفاوض إطلاقا مع أي أحد أو أي دولة وفي أي وقت كان».

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قال معقبا على تصريحات ظريف «لأول مرة قال الإيرانيون إنهم مستعدون للتفاوض حول برنامجهم الصاروخي».

كذلك اعتبر الرئيس دونالد ترامب أن ذلك «تقدما كبيرا» فيما يتعلق بإيران، مشيرا الى استعداده التحدث مع الايرانيين. غير أن الوكالة الإيرانية قالت ان تلك التصريحات جاءت بناء على مزاعم «أسوشييتد برس».

وأجرت قناة «إن بي سي» الأميركية لقاء مع ظريف خلال زيارته إلى نيويورك، حيث قال ان باب التفاوض «مفتوح على مصراعيه» إذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات عن إيران.

وفيما يشبه التراجع عن تصريحات بومبيو، أكدت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية مورغان أورتاغوس أمس أن واشنطن لن تتسامح مع التهديدات الإيرانية في مضيق هرمز، كما أنها لم تتلق رسالة خاصة بشأن نية الإيرانيين للتفاوض حول البرنامج النووي.

وقالت أورتاغوس ـ في مقابلة مع قناة «سكاي نيوز عربية» الإخبارية ـ انه «ما من خيار أمام الإيرانيين سوى التفاوض، وإلا فسيظلون تحت العقوبات التي جرى فرضها»، وأضافت المتحدثة الأميركية نحن «نستطيع بمفردنا أن نحافظ على حرية الملاحة، لكننا نريد أن يكون شركاؤنا وحلفاؤنا معنا في هذه الجهود».

وفي غضون ذلك، أعلن قائد وحدة الطائرات المسيرة التابعة للقوة البرية للجيش الايراني العميد شهرام حسن نجاد أمس عن انضمام ثلاث طائرات مسيرة «درون» هجومية من طراز «مهاجر 6» لهذه القوة.

ونقلت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية عن حسن نجاد قوله إن انضمام الطائرات المسيرة الهجومية «مهاجر 6» جاء لتعزيز منظومة الطائرات المسيرة في المناطق الحدودية وكذلك تغيير نهج القوة البرية للجيش من العمليات الدفاعية إلى الهجومية.

وأكد أن تدمير الاهداف المحددة مسبقا يعد ضمن مهمات الطائرة المسيرة «مهاجر 6»، مشيرا إلى أن من مميزات هذه الطائرة المسيرة المدى الكبير للتحليق وسقف التحليق الملحوظ ومواصلة الطيران فترة طويلة وقدرة حمل قذائف ذات دقة عالية جدا ليلا ونهارا وقدرة التحمل في الظروف المناخية المختلفة والاستخدام السهل في المواقع الجغرافية المختلفة.

من جهة أخرى، صرح زوج بريطانية إيرانية محتجزة في طهران بأن عائلتها لم تعد قادرة على التواصل معها، بعدما تم إبلاغهم بنقلها إلى وحدة للعلاج النفسي يسيطر عليها الحرس الثوري.

وقال ريتشارد راتكليف، لهيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي.سي)، إنه تم نقل زوجته نازانين زغاري ـ راتكليف، المحتجزة منذ عام 2016 لاتهامها بالتجسس، إلى وحدة للعلاج النفسي بمستشفى الإمام الخميني الاثنين الماضي.

وأوضح راتكليف أن العائلة اعتقدت في البداية أن نقلها ربما يكون خطوة باتجاه إطلاق سراحها، إلا أنها بعد أن علمت أنها محتجزة لدى الحرس الثوري، أصبحت تخشى من أنها قد تتعرض للمزيد من الضغوط لإجبارها على التوقيع على اعترافات قسرية.

وقال للهيئة «خلال آخر لقاء لها مع الحرس الثوري، عندما كانت تخوض إضرابا عن الطعام، حاولوا الضغط عليها لتوقيع إدانات للحكومة البريطانية والاعتراف بعدة أمور».

وكان تم توقيف زغاري ـ راتكليف (41 عاما) خلال زيارة لإيران بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام من خلال الإشراف على برنامج تدريب صحافي.

.. وتكشف مصير الناقلة المفقودة: سحبناها إلى موانئنا لإصلاحها

عواصم ـ وكالات: كشفت إيران عن مصير ناقلة النفط المفقودة منذ عبورها مضيق هرمز السبت الماضي، وأعلنت أنها سحبتها إلى موانئها «لإصلاحها»، وذلك بعد اتهام مسؤولين أميركيين للحرس الثوري باحتجازها.

ورغم أنه لم يذكر اسم الناقلة «ام تي رياح» التي اختفت منذ أيام، إلا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي قال إن بلاده تقدم المساعدة لـ «ناقلة نفط أجنبية واجهت مشكلة فنية» في الخليج بعد تلقيها نداء استغاثة منها.

وتطرق موسوي إلى الناقلة على حساب رسمي في موقع تويتر بالقول انه «بالاستناد إلى القواعد الدولية (...) اقتربت القوات الإيرانية وباستخدام زورق لقطر السفن سحبتها الى المياه الإيرانية للقيام بالإصلاحات الضرورية» بعد تلقيها طلب المساعدة. لكن مسؤولين أميركيين وإماراتيين اكدوا أنه لم تصدر أي نداءات استغاثة عن الناقلة التي تم تعطيل أجهزة التتبع فيها.

وكان موقع «تانكر تراكرز» الالكتروني الذي يتتبع ناقلات النفط قد ذكر سابقا أن الناقلة التي ترفع علم بنما وتحمل اسم «رياح» والمستخدمة في مضيق هرمز لـ «تزويد السفن الأخرى بالوقود»، قد عبرت إلى المياه الإيرانية في 14 يوليو «للمرة الأولى بعد أن تباطأت سرعتها».

وأضاف الموقع انه في تلك اللحظة توقف نظام تحديد الهوية الآلي للناقلة عن إرسال الإشارات.

وآخر موقع معروف للناقلة كان قبالة جزيرة قشم في مضيق هرمز.

وكان مسؤول إماراتي طلب عدم الكشف عن هويته نفى أن تكون الناقلة «رياح» إماراتية. وقال «الناقلة غير مملوكة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة ولم يتم تشغيلها من قبل الإمارات، ولا تحمل على متنها أي طاقم إماراتي، ولم ترسل أي طلب استغاثة».

وكانت شبكة (سي.إن.إن) ذكرت أن المخابرات الأميركية تعتقد أن البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني أجبرت الناقلة الإماراتية (رياح) على دخول المياه الإيرانية. لكنه أضاف أن مصادر أخرى بالخليج قالت إن كل ما حدث هو أن الناقلة تعطلت وربما سحبتها السفن الإيرانية.

مقتل ديبلوماسي تركي في أربيل..
أنقرة تتوعد و«الكردستاني» ينفي مسؤوليته

عناصر الامن الكردية خارج المطعم الذي شهد الهجوم على ديبلوماسيين اتراك في أربيل (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أدان الرئيس رجب طيب أردوغان «الهجوم الشنيع» الذي استهدف موظفين من القنصلية التركية في مطعم في أربيل بشمال العراق امس، قتل على اثره نائب القنصل التركي ومرافقه.

وكتب اردوغان على حسابه على موقع تويتر، أن بلاده تواصل الاتصالات مع السلطات العراقية والمسؤولين المحليين من أجل «الوصول بسرعة لمرتكبي» الهجوم.

وقال مسؤولان أمنيان في إقليم كردستان العراق إن ما لا يقل عن ثلاثة ديبلوماسيين أتراك قتلوا في الهجوم.

وتوعدت تركيا، بـ«الرد المناسب» كما أعلن الناطق باسم الرئاسة ابراهيم قالين الذي كتب على تويتر «سنقوم بالرد المناسب على منفذي هذا الهجوم الجبان».

وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان، أنها تتواصل «مع السلطات العراقية والمسؤولين المحليين للعثور على منفذي الهجوم بأسرع وقت».

وبدأ العديد من الخبراء العراقيين بالفعل الإشارة إلى مسؤولية حزب العمال الكردستاني «بي كا كا» عن الهجوم. ويلفتون خصوصا إلى إمكانية أن تكون العملية انتقاما لمقتل قياديين في حزب العمال الكردستاني مؤخرا خلال غارات تركية. لكن المتحدث باسم الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني ديار دنير، نفى أن يكون للحزب علاقة بالهجوم.

«النواب» يوبّخ ترامب على «عنصريته»
وحقوقيون يقاضونه بسبب الهجرة

عواصم ـ وكالات: دان مجلس النواب الأميركي رسميا، الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسبب تغريداته العنيفة التي استهدفت أربع نائبات ديموقراطيات ولغته «العدائية» تجاه المهاجرين، في الوقت الذي نفى فيه ترامب أن يكون عنصريا.

وبالرغم من أن المسؤولين الجمهوريين التفوا حول ترامب، إلا أن أربعة نواب منهم ومستقل واحد انضموا إلى 235 نائبا ديموقراطيا لتوبيخ الرئيس على «التعليقات العنصرية» التي «شرعت وزادت الخوف والكراهية تجاه الأميركيين الجدد والأشخاص الملونين».

وأيد نائب واحد مستقل القرار الذي يتناول تغريدات ترامب خلال عطلة نهاية الأسبوع، والتي طلب فيها من يتحدرن من أقليات عرقية أو دينية أن «يعدن» الى البلدان التي جاؤوا منها، واصفا تلك البلدان بـ «البؤر» الإجرامية.

وكان ترامب استهدف بتغريداته 4 نائبات ديموقراطيات يطلق عليهن «الفرقة» وهن: البورتوريكية الأصل الكسندريا اوكاسيو كورتيز (نيويورك) والأفرو ـ أميركية أيانا بريسلي (ماساشوستس)، والنائبتان المسلمتان إلهان عمر ذات الأصول الصومالية (مينيسوتا) والفلسطينية رشيدة طليب (ميشيغان).

واتهمهن بدعم أعداء أميركا والقاعدة، وانتقد القرار «قول ترامب ان أعضاء الكونغرس من المهاجرين زملاؤنا الذين يعتقد خطأ أنهم من المهاجرين، لا ينتمون إلى الكونغرس أو الى الولايات المتحدة الأميركية»، كما أنب القرار ترامب أيضا لنعته المهاجرين وطالبي اللجوء بـ «الغزاة».

ودافع ترامب عن تصريحاته وقال «إن هذه التغريدات لم تكن عنصرية، ولن تجدوا غراما واحدا من العنصرية لدي»، داعيا نواب حزبه الى عدم الوقوع في «الفخ» الذي ينصبه لهم خصومهم الديموقراطيون.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة في نوفمبر 2020 يبدو ترامب مصمما أكثر من أي وقت على استقطاب قاعدته الانتخابية البيضاء في أكثريتها، وعلى العمل على بث الفرقة في صفوف خصومه الديموقراطيين. وعلى جبهة أخرى، يواجه ترامب دعوى قضائية رفعتها مجموعات حقوقية أميركية، تطعن بقرار جديد للإدارة الأميركية يمنع غالبية المهاجرين من طلب اللجوء في الولايات المتحدة في حال مروا عبر المكسيك. والقرار الجديد الذي يعيد تحديد المؤهلين لطلب اللجوء كان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ أمس الأول. ويأتي إقراره مع شعور البيت الأبيض بالإحباط من فشل الكونغرس في تشديد قوانين الهجرة.

وقال محامي «الاتحاد الأميركي للحريات المدنية» لي غيليرنت في بيان «هذا أكبر مسعى من إدارة ترامب لحظر الهجرة حتى الآن» بعد إيداع الدعوى لدى المحكمة الفدرالية في سان فرانسيسكو.

والدعوى القضائية المرفوعة ضد الحكومة تقول إن القرار الجديد ينتهك قوانين الهجرة التي تقول بوضوح إنه لا يمكن منع حق اللجوء بناء على الطريق التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى الولايات المتحدة.

مجلس السيادة يتكون من 5 للمعارضة و5 للعسكري برئاسة مدني وتشكيل المجلس التشريعي خلال فترة 90 يوماً

السودان.. توقيع اتفاق تقاسم السلطة وإرجاء «الدستورية» للغد

عواصم ـ وكالات: أفلحت جهود الوساطة الأفريقية في إعادة المجلس العسكري الحاكم في السودان وقادة قوى إعلان الحرية والتغيير قائدة الحراك إلى طاولة المفاوضات مجددا بعد ان كاد الخلاف حول «الحصانات» يطيح بها. ووقع الجانبان بالأحرف الأولى وثيقة الاتفاق السياسي التي تحدد أطر مؤسسات الحكم، وهو مطلب رئيسي للمحتجين منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل الماضي، فيما تم إرجاء التوقيع على الوثيقة الدستورية الى الغد.

ونص الاتفاق على تشكيل مجلس السيادة من 11 عضوا، 5 عسكريين، و5 مدنيين، يضاف إليهم شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين، وعلى تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي في فترة لا تتجاوز 90 يوما من تاريخ تكوين مجلس السيادة.

ويترأس مجلس السيادة لـ21 شهرا ابتداء من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق أحد الأعضاء العسكريين في المجلس، على أن يترأس مجلس السيادة للـ 18 شهرا المتبقية من مدة الفترة الانتقالية أحد الأعضاء المدنيين في المجلس السيادي.

ويحدد مرسوم الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية صلاحيات ووظائف وسلطات مجلس السيادة، تختار قوى الحرية والتغيير، رئيس الوزراء للحكومة المدنية وفق الشروط الواردة بمرسوم الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية.

ويتشكل مجلس الوزراء من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز الـ 20 من كفاءات وطنية مستقلة بالتشاور، يختارهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، ويتم اعتمادهم من قبل مجلس السيادة عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يعينهما رئيس الوزراء بعد اختيارهما من قبل الأعضاء العسكريين في مجلس السيادة، ولرئيس مجلس الوزراء أن يرشح استثناء شخصيتين حزبيتين من ذوي الكفاءات الأكيدة لتولي حقائب وزارية.

كما ينص الاتفاق على أن تكون مهام الفترة الانتقالية كالآتي: وضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع كل الحركات المسلحة، وتحقيق سلام عادل وشامل يوقف الحرب نهائيا بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التمييز الإيجابي.

وبعد تكوين الحكومة الانتقالية، تشكل لجنة تحقيق وطنية مستقلة لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الأحداث الدامية والمؤسفة والجرائم التي ارتكبت في الثالث من يونيو 2019 (محاولة فض الاعتصام) وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان وكرامة المواطنين مدنيين كانوا أو عسكريين، ويجوز للجنة الوطنية أن تطلب أي دعم أفريقي إذا اقتضت الحاجة لذلك. وإلى حين تشكيل مجلس النواب يمارس مجلس السيادة ومجلس الوزراء في اجتماع مشترك السلطات التشريعية للمجلس، على أن يرفع أي تشريع إلى مجلس السيادة للاعتماد والتوقيع، ويعتبر التشريع المودع قانونا نافذا بعد مضي 15 يوما من تاريخ إيداعه لدى مجلس السيادة. ونص الاتفاق على قدسية مبدأ السيادة الوطنية، ووحدة التراب السوداني، والوحدة الوطنية للسودان بكل تنوعاته. وأن يتعامل الطرفان بمبدأ الشراكة وحسن النية، والكف عن الخطاب العدائي والاستفزازي، وأن يلتزم الطرفان بمبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان والقيم السودانية السمحة، واتفق الطرفان أيضا على مبدأ تسوية جميع الخلافات التي قد تطرأ بالحوار والاحترام المتبادل.

وبعد التوقيع على الاتفاق، قال الوسيط الأفريقي محمد لبات في مؤتمر صحافي إن الاتفاق يمثل خطوة كبيرة وحاسمة في مسار التوافق السياسي مما يفتح الباب للمصادقة على الوثيقة الدستورية فيما وصف الوسيط الإثيوبي محمود درير الاتفاق بأنه لحظة تاريخية مهمة للشعب السوداني.

من جانبه، قال عضو فريق التفاوض بقوى الحرية والتغيير إبراهيم الأمين في تصريح صحافي إن الطرفين وقعا على الاتفاق السياسي الذي يتضمن هياكل الحكم فيما تم إرجاء التوقيع على الوثيقة الدستورية ليوم غد.

من جهته، قال نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان دقلو الشهير بـ «حميدتي» إن الاتفاق السياسي يفتح عهدا جديدا من الشراكة بين كل مكونات الشعب السوداني.

لمشاهدة الفيديو